مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٢٤٦**

الثلاثاء، ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٤، الساعة ١٥/٢٥

نيويورك

الرئيس	السيد ويلسون	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	الأرجنتين	السيد أويارثابال
	الأردن	السيد الحمود
	أستراليا	السيد بلِس
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد ندوهونغيرهي
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد تشاو يونغ
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	نيجيريا	السيد أدامو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دَن

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2014/562)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2014/562)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة بابكر غاي، الممثل الخاص للأمين العام، ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد عمر هلال، الممثل الدائم للمغرب، ورئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/562، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أعطي الكلمة الآن للسيد غاي.

السيد غاي (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن احترامي العميق لمجلس الأمن، وأن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لعرض تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2014/562).

تم إحراز تقدم كبير على الصعيد السياسي في الأسابيع الأخيرة، ولا سيما منذ انعقاد مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في مالابو واجتماع فريق الاتصال الدولي من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى الذي عقد في أديس أبابا. ومثل انعقاد اجتماع برازافيل والتوقيع خلاله على اتفاق وقف الأعمال العدائية في ٢٣ تموز/يوليه، بداية عملية سياسية لا غنى عنها لتحقيق الاستقرار الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهو يشكل خطوة هامة إلى الأمام، نظرا لأن الحوار السياسي يمكن أن يؤدي إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الرئيسية مثل إنشاء جيش وطني حرفي يمثل الأمة، وكما دعا المجلس، إلى عملية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإجراء الانتخابات، فضلا عن الإصلاح الاقتصادي والحكم الرشيد.

وتجسد المناقشات التي جرت قبل اجتماع برازافيل وأثنائه وبعده الدرب الطويل الذي لا يزال يتعين سلوكه، والدور الأساسي الذي تؤديه الوساطة الدولية في هذا الصدد. وقد أدى الوسيط، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد دُني ساسو نغيسو، بدعم من وسيطي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، السيد عبد الله باثيلي والسيد سومايلو بوبيي مايغا، على التوالي، دورا هاما جدا في التوقيع على اتفاق وقف الأعمال العدائية. ويواصل الوسطاء العمل بالتنسيق الوثيق مع مجموعة البلدان الثمانية، ومع جميع أصحاب المصلحة في دعم تنفيذ الاتفاق وإعداد المراحل المقبلة من العملية، بما في ذلك تنظيم المشاورات مع المجتمعات المحلية الشعبية، ومنتدى المصالحة والتعمير الوطني في بانغي.

وسيكون الطريق طويلا وشاقا. وفي أعقاب اجتماع برازافيل، قام رئيس الدولة في المرحلة الانتقالية بتعيين رئيسا للوزراء في ١٠ آب/أغسطس. وأدى هذا التعيين إلى ردود فعل

سلبية في أوساط الأطراف الفاعلة الرئيسية، ولا سيما ائتلاف سيليكا السابق والأحزاب المعارضة التي دعيت إلى الانضمام إلى الحكومة الجديدة. وتبعث الحالة على القلق العميق. وفي هذا الصدد، يجب أن نشجع السلطات الانتقالية إلى بذل كل ما في وسعها لضمان أن تكون الحكومة الجديدة شاملة للجميع وتحترم مصالح جميع الأطراف المعنية الرئيسية. ولا يمكن سوى لحكومة شاملة لجميع الأطراف أن تمضي قدما وتكمل المرحلة الانتقالية.

إن نشر أحكام الاتفاق في البلد، وإنشاء آلية متابعة والتحقيق في الانتهاكات تحظى بالأولوية لدينا الآن. واقترحت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالتعاون مع بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، دول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وغيرها من الأعضاء في مجموعة البلدان الثمانية، إنشاء آلية للرصد بالتشاور مع الحكومة، الأمر الذي وافق عليه من حيث المبدأ رئيس الدولة في المرحلة الانتقالية. وينص على مستويات ثلاثة للآلية تتألف من لجنة رصد، ولجنة تنفيذ فنية، ولجان محلية في المقاطعات والمناطق الساخنة. ومن المزمع أن تكون رئاسة هذه اللجان مشتركة بين السلطات الانتقالية والجهات الفاعلة الدولية. وستشرع بعثة الأمم المتحدة في محادثات مع الحكومة الجديدة حالما تتولى مهامها من أجل ضمان أن تُنشأ الآلية وتبدأ عملها في أقرب وقت ممكن.

في هذا السياق، من المهم للغاية تنفيذ أحكام اتفاق وقف الأعمال العدائية المتعلق بتجميع المقاتلين، والجماعات الموقعة عليه. وفي هذا الصدد، فإنني أعول على دعم المجلس لحشد المساعدة المالية اللازمة لهذا التجميع.

في ضوء الحالة الراهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى، لن يكون من السهل تنفيذ المتابعة والتحقيق في انتهاكات اتفاق وقف الأعمال العدائية. وأولئك الذين وقعوا على الاتفاق لا يسيطرون بالضرورة على جميع عناصرهم في الميدان، وبعض مقاتليهم لا يعرفون بالتوقيع على اتفاق وقف الأعمال العدائية. بالإضافة إلى انعدام الانسجام والاتساق في قيادة الجماعات المسلحة والسيطرة عليها، ينبغي الأخذ في الاعتبار عامل عدم توفر وسائل الاتصال. ولا يغطي البث الإذاعي حاليا جميع مناطق البلد، ولا تتوفر أي واسطة من وسائط الإعلام لما يقرب من ٧٠ في المائة من البلد وأكثر من نصف السكان. وتدعم بعثة الأمم المتحدة تعزيز قدرة الحكومة في مجال الاتصالات، وفي هذا الصدد، هي ملتزمة أيضا بوضع خطة لإنشاء قدرتها على البث الإذاعي على الصعيد الوطني.

(تكلم بالإنكليزية)

كان هناك تحسن نسبي في الحالة الأمنية، لا سيما في بانغي، بفضل القوات الدولية، بما في ذلك قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، وكذلك في مناطق أخرى، مثل بامباري وبودا، حيث توجد بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية وعملية سانغاريس. ونتيجة لذلك، انخفض عدد الأشخاص المشردين داخليا انخفاضا كبيرا في بانغي، وعاد بعض التجار المسلمين من الكاميرون. وبفضل الدعم المقدم من البلدان المجاورة، والبنك الدولي وصندوق بناء السلام، يجري دفع رواتب الموظفين المدنيين وأفراد قوات الأمن الوطني، الأمر الذي ساعد على تحقيق استقرار الحالة.

ومع ذلك، فإن الاشتباكات التي جرت في الآونة الأخيرة في مبري هي تذكرة قوية بأن الحالة الأمنية لا تزال متقلبة للغاية، وأن المدنيين ما زالوا يواجهون الخطر في معظم أنحاء البلد. وقُتل ستة وعشرون شخصا، من بينهم اثنان من حفظة السلام التابعين لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية، نتيجة لأعمال العنف التي قام بها المتصدون لحملة السواطير وائتلاف سيليكا السابق بباتانغو في ٣١ تموز/يوليه، وشُنت لاحقا هجمات انتقامية. وقد أدت اشتباكات عنيفة أخرى شملت عناصر من ائتلاف سيليكا السابق والقوات الدولية في ٥ آب/أغسطس، إلى مقتل

ما لا يقل عن ٥٠ شخصا آخر. وقُتل في مبري ٣٨ شخصا بسبب العنف الطائفي.

وما زالت حالة حقوق الإنسان سيئة للغاية. وعلى الرغم من محدودية نطاق العنف الطائفي ودورة الهجمات العنيفة والأعمال الانتقامية، فإنها تتواصل في العديد من الأماكن في البلد حيث لا تبسط الدولة سلطتها إلى حد كبير. وخلال زيارتي الأخيرة إلى بامباري، أشارت السلطات المحلية إلى أن معظم أعمال العنف بدأها المتصدون لحملة السواطير الذين يتوارون بين السكان المشردين. وشددت على مستوى التوتر والعداء الشديدين بين المسلمين والطوائف المسيحية، مبرزة التقسيم الفعلي لأحياء المدينة بين المسلمين والمسيحيين.

ولا تزال معالجة تفشي الإفلات من العقاب عن طريق اتخاذ تدابير فعالة تمثل أحد الأولويات الأساسية من أجل أخضاع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي للمساءلة. في هذا السياق، يمثل الاتفاق مع الحكومة الانتقالية على طرائق تنفيذ التدابير المؤقتة العاجلة خطوة أولى مشجعة. إن تقديم الدعم للحكومة في إنشاء الولاية الوطنية الخاصة المقترحة حيث سيُلحق بهيئة وطنية خاصة قضاة دوليون ومدعون عامون، يتطلب الدعم ليس فقط من بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد فحسب، بل أيضا من المجتمع الدولي الأوسع نطاقا. ويجري حاليا بذل جهود من أجل دعم السلطات الانتقالية في صياغة ما يلزم من التشريعات الوطنية، وفي الوقت نفسه بدأنا في تحديد الأفراد ذوي الخبرة الذين قد يكونوا جزءا من تلك الولاية القضائية.

لا تزال الاحتياجات الإنسانية هائلة في جميع القطاعات. فمليونان ونصف مليون شخص–أكثر من نصف عدد السكان في جمهورية أفريقيا الوسطى–بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وتفاقمت هذه الاحتياجات بسبب ظروف السكان المحفوفة بالمخاطر والضعف الشديد. ولذلك لا يزال الدعم الفوري والدائم للعمليات الإنسانية أمرا ملحا للغاية.

ولدينا أقل من أربعة أسابيع على نقل السلطة من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى الاتحاد الأفريقي والبعثة الدولية بقيادة أفريقية على تعاونهما الممتاز خلال الأشهر الماضية على أساس الاحترام المتبادل والشفافية. وسوف يتم إلحاق أغلبية أفراد الشرطة والأفراد العسكريين التابعين للبعثة الدولية بقيادة أفريقية، وقد تم تعيين بعض المدنيين المؤهلين من تلك البعثة. ويجري بذل الجهود للجمع بين مراكز العمليات المشتركة التابعة للبعثة الدولية بقيادة أفريقيا وتلك التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد، من أجل تقاسم المقرات الشرطية والعسكرية للبعثتين.

ويقوم فريق التدريب المتنقل التابع للأمم المتحدة بالتدريب داخل البعثة الدولية لمن سيتم إلحاقهم من المدربين العسكريين وافراد الشرطة. وتشمل المناهج الدراسية مواد عن معايير الأمم المتحدة، فضلا عن المهام التي صدر بها تكليف، بما فيها حماية المدنيين، وحماية الطفل، والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

وفي نفس الوقت، تنشط إداراتا عمليات حفظ السلام والدعم الميداني في عملية توليد قدرات إضافية لبعثة الأمم المتحدة. وتم تسريع عمليات تشكيل القوة. وتبذل جهود مماثلة من أجل التعجيل في التعاقد والجداول الزمنية لحركة القوة.

على الرغم من أن الانتهاء من عمليات النشر الإضافية للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والقدرات المدنية سوف يستغرق وقتا، فنحن على ثقة بأن بعثة الأمم المتحدة ستصل إلى قدرتها التشغيلية في ١٥ أيلول/سبتمبر. كما أن الجهود تجري على قدم وساق من أجل فتح مكاتب ميدانية متكاملة في بوار وبريا وكاغا باندورو قبل ١٥ أيلول/سبتمبر. ومن المهم وجود الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين التابعين للبعثة خارج

بانغي من أجل تحقيق تحسن فوري في حياة الناس وتهيئة البيئة المفضية إلى السلام المستدام.

(تكلم بالفرنسية)

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أذكر بأنه قبل عام تقريبا، المعقودة في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٣، قدمت إحاطة إعلامية لمجلس الأمن بنفسه (انظر S/PV.7206). وقد اختتمت إحاطتي الإعلامية بالقول بأن الوقت قد حان لاتخاذ إجراء.

وبعد عام واحد واتخاذ أربعة قرارات، نلاحظ بدء عملية سياسية وأن عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة ستبدأ عملياتها في غضون أربعة أسابيع، فضلا عن الدعم المستمر من قبل المنطقة والمجتمع الدولي بأسره. وأعتقد أننا نؤدي واجبنا، ولكن من واجبنا الأخلاقي حقا أن نواصل تعبئة الجهود من أجل الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى ومعاناة شعبها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد غاي على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد هلال.

السيد هلال (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي للتكلم أمام مجلس الأمن، بصفتي رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، لمناقشة عمل التشكيلة ورؤيتها للشهور المقبلة. وأغتنم أيضا هذه الفرصة لأهنئ الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، السيد بابكر غاي، على تعيينه مؤخرا، الأمر الذي يدل على الثقة والتقدير للعمل الممتاز الذي قام به وأعضاء فريقه على رأس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ومنذ إنشاء البعثة، وذلك في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وأؤكد له مجددا دعم بلدي ودعم جميع أعضاء التشكيلة، الذين يتمنون له كل النجاح في مساعيه. وأخيرا، أود أن أشكره على نوعية ووضوح إحاطته الإعلامية إلى المجلس.

على الرغم من أن المغرب يدرك صعوبة المهمة، فإنه ملتزم بالتصدي للتحديات التي تواجه التشكيلة. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر السلطات الانتقالية وأعضاء المجلس وأعضاء اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام على هذا التصويت بالثقة فينا. واستخدم كلمة «تحديات» لأننا في وضع فريد، وينبغي أن نضع إجراءات التشكيلة في السياق الصحيح. فهذه هي المرة الأولى التي تواجه لجنة بناء السلام حالة انتكاس بلد مدرج على جدول أعمالها إلى الصراع ونشر بعثة متعددة الأبعاد لحفظ السلام لتحل محل بعثة سياسية خاصة، مع كل ما ينطوي عليه ذلك، لا سيما على مستوى المنظمة. كما أن من الصعب وضع خطة طويلة الأجل أو إطار استراتيجي لبناء السلام لحين الانتهاء من المرحلة الانتقالية تماما.

وعلى الرغم من صعوبة الحالة، وبرغم أنه جرى في وقت من الأوقات التشكيك في استمرار أنشطة التشكيلة، نعتقد أن للتشكيلة دورا رئيسيا ينبغي أن تقوم به نظرا للاحتياجات الهائلة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وسيتم تدريجيا تقوية هذا الدور مع استعادة السلام والأمن وتقديم الدعم اللازم لتعزيز الدولة. ويمكن للتشكيلة أن تستفيد من طابعها الفريد وأن توفر مزايا نسبية لجميع الأطراف الساعية إلى استعادة الاستقرار في البلد، ولا سيما من خلال دورها الفريد بوصفها منبرا سياسيا يشكل ملتقى للشركاء الرئيسيين لجمهورية أفريقيا الوسطى، البلدان المجاورة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والمجموعات الأخرى التي تنشط في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، عقدت التشكيلة سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية، وذلك في قالب افتتحه الرئيس السابق للجنة بناء السلام، في ظل عدم وجود رئيس للتشكيلة، بغية تشجيع إجراء حوار مفتوح وتفاعلي بين الشركاء الرئيسيين

لجمهورية أفريقيا الوسطى. وخلال تلك الاجتماعات غير الرسمية، أتيحت لنا الفرصة للتحاور مع زعماء دينيين وخبراء من المنطقة ومع ممثلين للمنظمات غير الحكومية ولإحاطة المشاركين علما بتطور الحالة على أرض الواقع من خلال إحاطات إعلامية قدمتها إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، وبالعمل الذي يضطلع به أعضاء التشكيلة، بما في ذلك البنك الدولي والاتحاد الأوروبي. وعُقد اجتماعان لجميع أعضاء التشكيلة، وهو ما أفاد في إعادة تأكيد اهتمام أعضائها ودعمهم.

وبخصوص صندوق بناء السلام، فقد مول بالفعل ثلاثة مشاريع في جمهورية أفريقيا الوسطى. وسمح المشروع الأول بنشر المزيد من مراقبي حقوق الإنسان. واستُخدم الثاني من أجل إعادة تأهيل مراكز الشرطة والثكنات ولشراء المركبات. وفي ما يتعلق بالمشروع الثالث، عمل الصندوق بشكل وثيق مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، والذين نشكرهم، من أجل كفالة صرف الرواتب. وهذه المسألة في غاية الأهمية لاستعادة الهدوء، وما فتئنا نزيد الوعي بشأنها لدى جميع الشركاء. ويعكف الصندوق حاليا على النظر في ما إذا كان يتعين تقديم دعم مالي لخطة المصالحة الوطنية.

وفي أعقاب الزيارة التي قام بها سلفي إلى بانغي، استطعنا أن نحدد، بالتشاور مع السلطات الانتقالية والمجتمع المدني، أربع أولويات، ألا وهي، استعادة الأمن وحماية المدنيين، وتقديم الدعم للسلطات الانتقالية، والمصالحة الوطنية والحوار السياسي، وأخيرا، تحقيق الاتساق على الصعيد الإقليمي، وهو أمر ذو أهمية حاسمة لمساعدة البلد على إعادة البناء.

وكما نعلم جميعا، فإن الحالة الأمنية ما زالت غير مستقرة حيث تدور اشتباكات متقطعة، وهو ما سلط السيد غاي الضوء عليه للتو، بين قوات ائتلاف سيليكا السابق والمقاتلين المناهضين لحملة السواطير في بانغي وبين تلك الجماعات المسلحة والقوات الدولية، بما في ذلك الحادث الذي وقع باتانغفو والذي أسفر عن مقتل قرابة ٧٠ شخصا في الفترة من ٤ إلى ٦ آب/أغسطس، وفي الآونة الأخيرة، في مبري. ونأمل أن يضمن نشر البعثة، والذي سيبدأ في ١٥ أيلول/سبتمبر، عودة الأمان سريعا وتوفير الحماية للسكان المدنيين الذين هم في أمس الحاجة إليها.

ويمثل اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في برازافيل خطوة أولى صوب تحقيق الاستقرار في البلد ويرمز إلى وجود زخم جديد للسلطات الانتقالية، مما يبعث على الأمل بين أبناء جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، ندعو جميع أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره إلى دعم تلك العملية التي لا تزال، برغم هشاشتها، أمرا لا غنى عنه.

ونرحب بالتزام الوسيط، فخامة السيد ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجميع الجهات الفاعلة التي يسرت هذه العملية، بما في ذلك الممثل الخاص للأمين العام في وسط أفريقيا، السيد عبد الله باثيلي، وممثل الاتحاد الأفريقي، السيد سومايلو بوبيا مايغا.

كما نحيط علما بتعيين السيد محمد كمون رئيسا للوزراء وندعو إلى تشكيل حكومة انتقالية تشمل جميع الأطراف، وهو ما سلط الممثل الخاص للأمين العام أيضا الضوء عليه، في أقرب وقت ممكن، بالنظر إلى عدم الاستقرار الذي ما زال سائدا في البلد.

ونعتقد أن التشكيلة يمكن أن توفر دعما هاما للعملية السياسية وعملية المصالحة الوطنية وللاتساق على الصعيد الإقليمي. ونعلم أن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى لها تأثير إقليمي كبير، بالنظر إلى موقعها الجغرافي وما لها من علاقات تاريخية وثيقة مع البلدان المجاورة. وفي هذا الصدد، نعرب عن شكرنا لرؤساء دول المنطقة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي على مشاركتهم الكبيرة في حل الصراع،

وما زلنا ملتزمين بتحقيق قدر أكبر من التوحيد والتنسيق في الإجراءات الإقليمية.

تقودنا التطورات على أرض الواقع إلى النظر في الأولويات الأخرى في مختلف المجالات التي نعتقد أننا قادرون على تقديم دعم مفيد فيها.

ويمثل تقديم دعم للعملية الانتخابية مجالا اكتسبت لجنة بناء السلام فيه خبرة ودراية تحظيان باعتراف الجميع. واستعادة نظام العدالة الجنائية هي أيضا عنصر عاجل في مكافحة الإفلات من العقاب ونجاح الانتقال السياسي، وتقديم دعم لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن أمر يمكن النظر فيه بالتشاور مع الشركاء ذوي الصلة.

وعلى صعيد تعبئة الموارد، فإنه على الرغم من أن الزخم في التضامن الدولي سمح بتمويل العديد من المشاريع، لم يتسن للأسف تمويل النداء الإنساني الصادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، سوى بنسبة ٣٩ في المائة، وذلك فقا لأخر التقديرات. وإننا نأسف لذلك أشد الأسف. وينبغي أيضا أخذ العديد من الاحتياجات الأخرى في الحسبان، بما فيها تلك المتعلقة بإجراء الانتخابات. وفي هذا الصدد، يمكن أن ننظر في عقد مؤتمر للمانحين لدعم هذه الخطوة الهامة على الطريق نحو استعادة السلام والاستقرار وسيادة القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وستتاح لي الفرصة للتكلم بشأن هذه المواضيع خلال زيارتي القادمة إلى بانغي. وأعتزم أيضا زيارة الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك البلدان المجاورة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، من أجل تعزيز الاتساق في عمل المجتمع الدولي.

وفي الختام، أود أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على مواصلة مناصرة قضية جمهورية أفريقيا الوسطى لضمان ألا تتحول الأزمة في ذلك البلد إلى أزمة منسية. إن أفريقيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى على وجه الخصوص، بحاجة إلى دعم المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد هلال على إحاطته الإعلامية.

وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.